

الخلافاا المصرفة السعوففة اساسعر



فرى مراقبون للاسور الأفر فى العلافاس السعوففة-المصرفة؁ إنما هو ناسفة مباسرة لاسفراس كبفره سهداس المناسفة والسام منذ سناس؁ لكانها سهداس ذراسها فى الأسابفع الأفره.

وكان الخلاف السعوفف المصرى طهر جلفاً فى غفاب محمد بن سلمان؁ عن الاجسام الذى اساسافاه أبوسطبى أواخر العام الماضي؁ وسم قاءة الإمارات والبحرفن والأردن وقطر.

وباسب خبراء؁ فإن السعوففة اسعرس على ما اسصفه بالاسفضفل المصرى للجانب الإماراتى فى الملف الاقسااى فى قاساعاس بعفناها خاصة قساع الموائى؁ إضافة إلى رغبة المملكة فى سراء سركاس مملوكة للقساع الخاص ولساس للاسكومة المصرفة.

الأرمة اسسمناس أيضاً السأاسر من الجانب المصرى فى اسلسم جزفرسى اسران وسانافر إلى السعوففة؁ مع اناساه مهمة القواس الأمريكفة هناك.

وفيما تبرر القاهرة موقفها بتحفظات فنية على بنود في الاتفاق، منها تركيب كاميرات في الجزيرتين التي تتعلق بهما الاتفاقية، فيما يفترض أن تستعين القوة متعددة الجنسيات الموجودة بالجزيرتين بتلك الكاميرات لمراقبة النشاط الجاري فيهما، وكذلك في مضيق تيران. ويرى خبراء أن الموقف المصري يأتي رداً على رفض المملكة تقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية.

وفي مقاله المنشور الخميس في صحيفة "الجمهورية"، وهي واحدة من كبريات الصحف الحكومية في مصر، انتقد "توفيق"، هجوم وإساءة إعلام "دول شقيقة" لمصر، قائلاً: "لا أدري لماذا تثير قوة الجيش المصري العظيم وقدرته جنونهم وأحقادهم".

وأضاف مهاجماً المملكة دون ذكرها صراحة: "الغريب أن يأتي الهجوم والإساءة من المفترض أنه شقيق.. لكن وإن كانت مصر تترفع عن الصغائر وممارسات الأرقام والصغار، لكنها لن تقبل بضعوط وابتزاز يدفع المنطقة إلى أتون الصراعات وتلاشى معه كل مظاهر الأمن والاستقرار".

وتابع "توفيق": "لا يجب على الحفاة العراة التناول على مصر، وإنه ليس من حق اللئام والأندال ومحدثي النعمة أن يتناولوا على أسيادهم".

ورغم التراشق الإعلامي الأخير بين القاهرة والرياض على خلفية تباين وجهات النظر في عدد من الملفات، يمثل مقال "توفيق" تصعيداً غير مسبوق؛ بسبب اللغة التي استخدمها والتي يُمكن وصفها بأنها "عدائية" و"مسيئة".

كان اتفاق صندوق النقد الأخير مع مصر، وتلملم السعودية الواضح من الالتزام بمواصلة تقديم المساعدات إلى مصر، أشعل شرارة التراشق الإعلامي بين الطرفين، وهو تراشق قاده على الجانب السعودي أكاديميين اثنين مقربين من الديوان الملكي، هما "تركي الحمد" و"خالد الدخيل"، الذين وجهوا انتقادات لاذعة لتعامل مصر مع الملف الاقتصادي، محملين المسؤولية عن تردي الأوضاع في البلاد إلى الجيش الذي يسيطر فعلياً على الاقتصاد.

غير أن السعودية لم تكتفِ بالرسائل الإعلامية على لسان كتابها، لكنها بدأت في التعبير عن ضيقها عبر رسائل دبلوماسية، لعل أبرزها غياب المملكة مع الكويت، عن القمة الأخيرة التي استضافتها الإمارات في 19 يناير/كانون الثاني المنصرم، وجمعت زعماء مصر وقطر والبحرين وسلطنة عمان والأردن، وكان جزءاً من جدولها هو بحث إغاثة القاهرة اقتصادياً.

وكان لافتا أن الغياب السعودي عن قمة أبوظبي كان هو الثاني بعد غياب عن تجمع سابق في مدينة العلمين المصرية، في أغسطس/آب من العام الماضي، وهو التجمع الذي ضم أيضا قادة الإمارات والبحرين والأردن والعراق.

في غضون ذلك، أشارت مصادر صحفية قبل أسابيع، لوجود "أزمة" تعتري العلاقات بين القاهرة والرياض على خلفية توجه الاستثمارات السعودية المرتقب ضحها في السوق المصرية، حيث ترغب المملكة في الاستثمار بشكل أكبر في القطاع الخاص، بينما ترغب مصر في الحصول على استثمارات مباشرة في الشركات الحكومية، وهو ما ترفضه الرياض لأنها ترى هذه الشركات غير مربحة، بحسب المصادر.

وقبل أيام، أثار وزير المالية السعودي "محمد الجدعان" الجدل حين قال إن "عهد المنح والمساعدات غير المشروطة لبلاده قد ولّى"، وأن المملكة ستربط استثماراتها اللاحقة بـ"خطوات إصلاحية"، وهو ما اعتبره مراقبون إشارة مبطنة إلى بعض الدول المستهلكة للمساعدات السعودية وعلى رأسها مصر.